المحاضرة الثانية: الوظيفة المالية

المحور الثاني: الوظيفة المالية

1- تعريف الوظيفة المالية: الوظيفة المالية هي مجموعة الأنشطة و المهام التي تقوم بها مصالح وأقسام المؤسسة والتي تهدف إلى إدارة التدفقات المالية، والبحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له.

2- القرارات المالية: تعرف القرارات المالية على أنها كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول(طبيعية، مالية)، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح واقل التكاليف، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية.

فالقرار المالي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة لان التوليفة الجيدة بين قرار الاستثمار ، التمويل، توزيع الأرباح يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، لان هناك ارتباط وثيق بين هذه القرارات.

2-1- أنواع القرارات المالية: هناك ثلاث أنواع من القرارات المالية وهي: القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية، قرارات توزيع الأرباح.

2-1-1 القرارات الاستثمارية: وتشمل هذه الوظيفة جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة وقرارات تصنيفها، بمعنى أخر قرار الاستثمار يهدف إلى تحديد حجم الأموال الواجب استثمارها، ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها، وقد يترتب عن هذا القرار مجموعة من المخاطر، بسبب عدم معرفة النتائج المستقبلية.

2-1-2 المقومات الأساسية لقرار الاستثمار: يقوم القرار الاستثماري الاستراتيجي الناجح على مقومات أساسية وهي:

- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية.
- مبدأ الملائمة:مدى توافق المشروع الاستثماري مع الإمكانيات المالية المتاحة للمؤسسة.
- مبدأ الخبرة والكفاءة.
- مبدأ تنوع المخاطر الاستثمارية: من خلال تنوع الأدوات الاستثمارية من أجل تخفيض المخاطر، بحيث الخسارة في مشروع معين يعوضه ربح مشروع أخر.

* مراحل اتخاذ القرار الاستثماري: تمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالمراحل التالية:

- مرحلة تحضير المشاريع أو الفكرة الأولية للمشروع.
- مرحلة تقييم المشاريع.
- مرحلة اختيار المشروع.
- مرحلة تنفيذ المشروع.

2-2- القرارات التمويلية: هو القرار المتعلق بكيفية اختيار مصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمار(مصادر التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي)، فبعد تحديد الاحتياجات المالية للاستثمار تحدد المؤسسة مصادر تمويلها مراعية في ذلك الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، كما تراعي تكلفة مصدر التمويل وزمن الاستحقاق والتركيبة المناسبة للشق الايسر للميزانية. وذلك بهدف تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، لذا نجد القرارات التمويلية ثلاثة أنواع رئيسة وهي:

- اختيار الهيكل المالي المناسب.
- سياسة توزيع الارباح.
- الاختيار بين التمويل الداخلي والخارجي.

2-3- قرار توزيع الأرباح: وتعني سياسة توزيع الأرباح مجموعة الأدلة والإرشادات المعتمدة من طرف الإدارة المالية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح الصافية على المساهمين حسب نسبة الأسهم التي يمتلكونها، إذ يمكن لمجلس الإدارة التوزيع في أي وقت، ويعتبر التوزيع خيارا للمجلس وليس إلزاما قانونيا، ويأخذ التوزيع عدة حالات هي:

- توزيع كل الأرباح على المساهمين نقدا.
- احتجاز كل الارباح بغرض التمويل.
- احتجاز جزء من الأرباح لديها وتوزيع المتبقي على المساهمين.
- وترتبط قرارات توزيع الأرباح ارتباطا وثيقا بقرارات التمويل للمؤسسة.

3- أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة: تتجلى أهمية الوظيفة المالية للمؤسسة في:

* ضمان التمويل لمختلف أنشطة المؤسسة خاصة القروض.
* وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية.
* مراقبة التدفقات الماليةوتسييرها بما يتوافق وقواعد التوازن المالي.
*مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط الطويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط ووضع سياسة توزيع الأرباح والسياسة المالية للمؤسسة.

4- البيئة المالية المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية: تحيط بالمؤسسة العديد من العناصر والمؤثرات المالية، حيث تلعب هذه العناصر أدوارا هامة في حياة المؤسسة، فقد تكون السبب في نموها وازدهارها كما قد تكون السبب في تدهورها واندثارها. وتعرف هذه العناصر بالبيئة المالية للمؤسسة.

5- أهداف الإدارة المالية: هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والازدهار، ومن أجل أن تحقق المنشأة هذا الهدف لا بد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

5-1- تعظيم الأرباح: يعني تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف

ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوما المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية للتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها:

- العائد على حقوق الملكية.
- العائد على الموجودات.
- الفرق بين النفقات والإيرادات.
- العائد على الأموال المستثمرة.
- الزيادة في المخرجات عن المدخلات.

وبالتالي فان المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات لأنها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المنشأة وبالتالي تعتبر معيارا ومقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي.

2-5- <u>تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة</u>: ويعني ذلك مضاعفة ثروة المنشأة أو مضاعفة القيمة الصافية لها، وتعظيم القيمة المالية للمنشأة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد.

ويمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمنشأة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، ويعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد.

3-5- <u>تحقيق سيولة ملائمة</u>: السيولة تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة عند استحقاقها، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الأولى والحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فيقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع أي للمنشأة من أجل مقابلة الالتزامات المالية التي عليها من أجل عدم تعرض المؤسسة لعسر مالي، ويمكن تعريف السيولة بما يلي:

- ✓ السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر.
- ✓ السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها.
- ✓ السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

4-5- <u>الربحية</u>: تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وهدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وتعتبر أيضا وسيلة

هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها من أجل اقتناء مختلف أنواع موجوداتها، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل الاستثمار في موجوداتها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السيولة والربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما بحيث أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك لارتفاع عائدها وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المنشأة لمخاطر عالية.

5-5- <u>النمو</u>: يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى وهو ما يسمح للمؤسسة بالتوسع و الاستمرار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقا من الأرباح المتراكمة التي تحققها.

6- <u>وظائف الإدارة المالية</u>: يمكن الإلمام بأهم الوظائف فيما يلي:

6-1- <u>التخطيط المالي</u>: يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنه هو الركيزة الأساسية، والتخطيط ليس وليد الساعة وإنما عرف منذ القديم خصوصا إذا رجعنا لقصة سيدنا يوسف عليه السلام والذي اعتمد على عنصرين رئيسيين في التخطيط الأول يتمثل في التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل والثاني فهو تحديد الهدف المراد الوصول إليه.

ولقد عرفه "هينري فايول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ومنه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون، فأولى مهام المدير المالي وضع خطط مالية، لأن أي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل والتوسع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد والطويلة وذلك حسب طبيعة الوضعية، بحيث يعتمد المسير المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل والمصاريف والتدفقات النقدية ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية وذلك من أجل أن يحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

6-2- <u>القيام بتنظيم الوظيفة المالية (الحصول على الأموال)</u>: يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشأة ويتواصل بتواصل نشاطها، فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعريف المستثمرين بالمشروع، أما إذا أرادت المنشأة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبينا فيه كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده مع الفوائد...الخ، ويمكن أن تقوم المنشأة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال وكيف أنه

يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وتكلفتها والمخاطر الناتجة عنها ومحاولة الحصول على أحسن هذه المصادر.

3-6- <u>الرقابة المالية</u>: تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع وذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة من أجل التعرف على الصعوبات التي تعترض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات وحل الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي فان على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعة عن طريق تقارير الأداء والتي تمكنه من اكتشاف الانحرافات ومنه البحث عن أسباب حدوثها ثم معالجتها.

4-6- <u>استثمار الأموال (إدارة رأس المال)</u>: إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل، وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أو شراء مخزون سلعي أو شراء آلات جديدة...الخ، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة.

5-6- <u>قرارات توزيع الأرباح</u>: تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها عل شكل أسهم مجانية وأيضا تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل.